

تجربة الائتلاف التربوي الفلسطيني في المساواة المجتمعية حول حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم

تجربة الائتلاف التربوي الفلسطيني مختلفة عن باقي التجارب السابقة، حيث ركز الائتلاف على فئة أكثر تهميشاً وهي الأطفال ذوي الإعاقة وخاصة من ذوي الإعاقات الذهنية وحققهم بالتعليم.

وانطلاقاً من قانون المعاقين الفلسطيني رقم ٤ لعام ١٩٩٩ وسياسة التعليم الجامع ٢٠١٥ و قانون التعليم لعام ٢٠١٧ والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقعت عليها دولة فلسطين، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تكفل الحق التعليم للجميع بدون أي تمييز، وحيث أن القانون والسياسة كفلت تعليم نوعي الزامي مجاني امن ومريح ومحفز لجميع الطلبة الفلسطينيين الذين هم في عمر المدرسة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.

وقد شكلت التحديات والصعوبات التي تواجه اهالي الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية ومؤسسات المجتمع المحلي العاملة في تأهيل ودمجهم عند التوجه للمدارس الحكومية وطلب تسجيلهم واعطاؤهم حقهم بالتعليم، بدفع الائتلاف التربوي الفلسطيني على تنفيذ مبادرة "نحو بيئة دامجية" والتي استمرت لمدة ٣ سنوات (٢٠١٥-٢٠١٧)، والذي قام مركز ابداع المعلم بإدارتها والتنسيق مع المؤسسات الشريكة في المبادرة. وتهدف إلى تعزيز التعليم الجامع للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية مستهدفين ١٥ قرية مهمشة في الضفة الغربية (جلبون، اليامون، سيلة الحارثية، يعبد، الزبادة، وسيريس، سيلة الظهر، كفر راعي، قباطية، ياصيد، النصارية، طوباس، كفر جمال وكفر عبوش: حيث تعتبر المناطق الاعلى بوجود أطفال ذوي الإعاقة الذهنية وتصل نسبتها إلى ٢% من السكان). بنيت هذه المبادرة على ثلاثة مخرجات اساسية اولها يركز على عمل المبادرات الطلابية وتناولها لقضايا الإعاقة الذهنية وتسليطها الضور على اصحاب المسؤولية في هيئات الحكم المحلي والمديريات لأهمية التركيز على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، والمخرج الثاني يتناول تهيئة البيئات المدرسية لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال انشاء غرف المصادر وتفعيلها وتدريب الطاقم التدريسي على اسس التعامل مع الاطفال ذوي الإعاقة الذهنية، اما المخرج الثالث والذي يتناول قضايا الإعاقة الذهنية على مستوى السياسات حيث ينفذ هذا المخرج المساواة حول قضايا الإعاقة الذهنية ومراجعات لموازنات وزارة التربية والتعليم بمشاركة من مؤسسات ذوي خبرة في الحق بالتعليم وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الورقة تسلط الضوء على المخرج الثالث للمبادرة بحيث اعتمدت المنهجية المتبعة في عملية المساواة على ما يلي:

أولاً: تمثلت الخطوة الأولى بالقيام بمراجعة وتحليل قانون التربية والتعليم العام الجديد وسياسة التعليم الجامع بصفتهم الوثيقتان المرجعيتان حول حق الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية للتعليم، وبعد عملية المراجعة ورغم وجود رضى عام من قبل المؤسسات حول تلك السياسة، إلا أنها أبرزت بعض التساؤلات والمتعلقة بترجمة الخطط والموازنات على أرض الواقع بحيث تكون بيئة آمنة وصديقة وموجهة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية (أشار الاحصاء الأخير للسكان والمسكن للعام ٢٠١٧ ان ٢٧% من الاطفال ذوي الإعاقة ما بين عمر ٦-١٧) غير ملتحقين بالمدارس، وما الاجراءات التي ستتبعها الوزارة لمن يعرقل عملية تطبيق سياسة التعليم الجامع وان كان لدى الوزارة الطواقم الكافية والمسؤولة عن تطبيق تلك السياسة.

ثانياً: انعكست تلك التساؤلات عبر ورقة الموقف التي أعدها الائتلاف بمشاركة مؤسسات متخصصة في ذوي الإعاقة و مؤسسات تستهدفهم في برامجها (١٣ مؤسسة مجتمع مدني في الضفة الغربية)، والتي بنيت على أسس حقوقية وهدفت الى فحص مدى حساسية او استجابة وزارة التربية والتعليم العالي لقضايا ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في أربع برامج رئيسية في الوزارة (رياض الأطفال، التعليم الأساسي، التعليم المهني والتقني والتعليم غير النظامي). بداية من تدريب الأعضاء المشاركين في اعداد الورقة على تحليل الموازنات، وعقد لقاءات مكثفة للخروج بالصيغة النهائية لورقة الموقف، ومن ثم تم عقد جلسة مساواة مع وكيل الوزارة ومدراء البرامج الأربعة في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وعلى أثرها تقرر تشكيل لجنة من الوزارة واعضاء مؤسسات الائتلاف لمتابعة توصيات ورقة الموقف والتي كانت من ابرز مطالبها (تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج التعليم غير النظامي تناغماً مع التوجه العالمي نحو التنمية الشاملة، وضرورة ترجمة تدخلات الوزارة وادراج متطلبات ذوي الإعاقة في كافة البرامج والأهداف والخطط التنموية ضمن موازنات واضحة ومخصصة تكفل التعليم الجامع)^١ واستجابت الوزارة للحركة المطالبة فيما يتعلق بتحديد نسبة الإنفاق المخصصة في موازنة

^١ ورقة موقف مطلوبة حول "تعزيز حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي"، صدرت في كانون الثاني ٢٠١٧

قطاع التعليم لضمان تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك أصبحت الأنشطة التي تستهدف الأطفال ذوي الإعاقة أكثر وضوحاً في الخطة السنوية للوزارة. ويعد الدليل الأوضح لنتائج هذا النشاط هو الموازنة العامة^٢ لعام ٢٠١٨، وتبعاً لوزارة التربية والتعليم العالي فقد تم استهداف ذوي الإعاقة بموازنة قدرها 2,996,177 دولار أي حوالي ٣ مليون دولار، إضافة إلى استهدافات في البرامج المختلفة.

ثالثاً: ولأهمية دور الإعلام كرقيب على عملية المساءلة، تم إطلاق حملة إعلامية من خلال الإذاعة والتلفزيون تهدف إلى حق الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بالدمج في المجتمع والتعليم، وقد توحد فيها أصوات المسؤولين ووزير التربية والتعليم العالي ومحافظ رام الله والبيرة والصحفيين والتربويين وأيضاً أهالي الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية إلى أهمية قبول هؤلاء الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية كجزء لا يتجزأ من المجتمع. وقد تم خلال الحملة جمع توقعات من قبل أهالي الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية لمطالبة الوزارة بضرورة توفير كادر متخصص لغرف المصادر التي أنشأت في المدارس الحكومية لدمج هؤلاء الأطفال في العملية التعليمية كخطوة أولى ليتمكنوا من دمجهم مع باقي الطلبة في المستقبل القريب، وقد رفعت الورقة المطلوبة هذه إلى وزارة التربية والتعليم العالي.

بعض المقولات من صناع القرار في الحملة الإعلامية:
"نحن ندعم وندع الأهل للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بتسجيل أطفالهم في المدارس الحكومية" هذا ما صرح به وزير التربية والتعليم عبر الإعلام
"تقبل وجود الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية لا يشكل عائقاً في المجتمع" كما صرحت محافظة رام الله والبيرة
"وتسليطه الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوق الإنسان" حسب ما أفاد الإعلام
"ضرورة وجود نظام مراقبة وتقييم لمتابعة السياسات التي وضعتها الوزارة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة" ما أفاد به بعض التربويين
"قبول الإعاقة بدون شروط سيشكل تأثير إيجابي على الطفل وأهله" كما طالبت والدّة طفلة ذو إعاقة ذهنية.
وصلت الحملة الإعلامية إلى مليون مشاهد عبر قناة معا الفضائية، إضافة إلى وصولها لأكثر من ٤٠٠ ألف مستمع ومستمعة في مختلف محافظات الضفة الغربية عبر بثها في ١٠ محطات إذاعة بواقع ١٠ مرات يومياً .

ختاماً، ما أود الإشارة له أن يعطي بناء الشراكات والعمل الجماعي مع المؤسسات قوة أكبر للعمل المجتمعي، والتي تمثلت الشراكة في تطوير ورقة الموقف المطلوبة مع مؤسسات ذو خبرة في التعليم، والأشخاص ذوي الإعاقة والضغط والمناصرة على تقوية موقفنا كمؤسسات أمام صناع القرار. وإن المساءلة المجتمعية تبلور الشراكة الحقيقية للوصول للأهداف الوطنية. وقد أثنت وزارة التربية على هذا الجهد المبذول في توحيد عمل هذه المؤسسات معاً. واستكمالاً للجهود السابقة سيقوم الائتلاف هذا العام بمراجعة خطة الوزارة لضمان تضمين أكبر قدر ممكن من الأنشطة التي تستهدف الأطفال ذوي الإعاقة.

اعداد: أمل البرغوثي
المنسقة الوطنية
الائتلاف التربوي الفلسطيني

